نظمه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الإمارات

«الوطنية للاتصالات» رعت تخرج طلبة الكويت في الإمارات وعمان

أعلنت شركة الوطنية للاتصالات عن رعايتها حفل تخرج طلبة الكويت في جامعات ومعاهد كل من دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والذي نظمه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الامارات، والذي أقيم في فندق موفنبيك المنطقة الحرة في الفترة الأخيرة.

وكان حفل التخرج برعاية وزير المالية ووزير التربية والتعليم العالي بالوكالة د. نايف فلاح الحجرف وبحضور كل من رئيس المكتب الثقافي الكويتي في الامارات د. صالح ياسين ومستشارة التعليم العالي فاطمة العقروقة وقد حضر بالنيابة عن وزير التربية الوكيل المساعد لشؤون البعثات والعلاقات الثقافية د. راشد النويهض، والذي شكر دولة الإمارات وسلطنة عمان على رعايتهما واحتضانهما لأبناء الكويت في جامعاتهم والمعاهد المتميزة، وأكد على أهمية مرحلة ما بعد الدراسة متمنيا للشباب الكويتي التوفيق والنجاح في حياتهم العملية والمهنية.

لقطة جماعية لحفل التخرج

وتعليقا على رعاية هذا الحدث المميز، قالت «الوطنية للاتصالات» في بيان لها: «حرصت الشركة على أن تكون الراعي الرئيسي لهذا النشاط الطلابي الوطني، انطلاقا من حرصها الدائم على دعم الطلبة الشباب في المقام الأول، والذين يشكلون حجر زاوية في بناء مستقبل الكويت. وهذه ليست المرة الأولى التي ترعى فيها الشركة نشاطا للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الإمارات، حيث دأبت على دعم عدد مختلف من الأنشطة والفعاليات التي ينظمها الاتحاد».

وهنأت الشركة الطلبة على تخرجهم متمنية لهم النجاح والتوفيق في مسيرتهم المهنية، واضافت: «تتطلع الوطنية للاتصالات إلى المشاركة الدائمة في جميع أنشطة الشباب الهادفة ودعمها بكل الوسائل المتاحة. كما تشجع قطاع التعليم وتدعم الطلبة الكويتيين في الداخل والخارج».

وفي ختام حفل التخرج، قامت «الوطنية للاتصالات» بتكريم الطلبة المتخرجين، كما قام رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الامارات خليفة الياقوت بشكر الوطنية ودعمها الدائم لأنشطة الاتحاد وفعالياته وقدم درعا تذكارية للشركة تسلمه حمد المطر ممثلا عن العلاقات العامة. ومن الجدير بالذكر أن «الوطنية» ستزعى أيضا المهرجان السنوي الذي سيقيمه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الامارات وذلك في شهر ديسمبر المقبل.

«الخليج» يعلن الفائزين في حساب «الدانة»

أجرى بنك الخليج في 4 نوفمبر 2012 السحب الأسبوعي والرابع الاربعين لحساب الدانة 2012 معلنا بذلك عن أسماء 6 فائزين يحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000دينار، والفائزون الـ 6 هم: فيصل محمد صالح المطيري، فاروق احمد حسين، يوسف جاسم محمد الحميدي، ليلى كمال منصور سليمان، جيهان محمد حواج، حسن حسين علي محمد عكاش.

ويشجع بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة أو زيادة الإيداعات ممن لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في ربح السحب الأسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة وقدرها 1000 دينار لكل منهم.

هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال. فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

للمشاركة في سحوبات الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 56 فرعا، أو التحويل المباشر عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، أو الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية على رقم 1805805 للحصول على المساعدة. كما يمكنهم أيضا زيارة موقع بنك الخليج الإلكتروني: www.e-gulfbank.com للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بحساب الدانة أو أي من منتجات وخدمات البنك الأخرى.

بحضور مسؤولي الهيئة العامة للصناعة وكبار المسؤولين والصناعيين

انطلاق الدورة الأولى من ملتقى الكويت الصناعي غداً

تنطلق غدا الأحد، فعاليات الدورة الاولى من ملتقى ومعرض الكويت الصناعي الأول الذي سيقام في فندق جي دبليو ماريوت تحت شعار «مستقبل الصناعة في الكويت.. إستراتيجية التحول» بحضور مدير الهيئة العامة للصناعة براك الصبيح وكبار المسؤولين في الهيئة والصناعيين وعدد كبير من الاقتصاديين المهتمين بالشأن الصناعي.

وقالت اللجنة العليا المنظمة، إن الملتقى يحظى برعاية ومشاركة عدد كبير من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في مقدمتهم مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للصناعة واتحاد مصارف الكويت وبنك بوبيان وشركة الصناعات الكويتية القابضة.

ويناقش الملتقى العديد من القضايا التي تهتم بواقع الصناعة في الكويت وبحث مستقبلها، في ضوء التطورات والتحولات الإقليمية والمحلية، مضيفة أن تنظيمه برعاية رئيسية من مؤسسة البترول الكويتية يأتي في ظل الدور الذي باتت تلعبه الصناعة في تطور الكثير من الدول وتعزيز القوة التنافسية لاقتصاداتها كونه مصدر دخل حقيقي، إلى جانب أن تطوير هذا القطاع يمكن أن يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وأوضحت اللجنة أن العديد من الدراسات أوصت بضرورة تنويع مصادر الدخل، فخلال السنوات الأخيرة كشفت الأزمة المالية ضرورة وجود تنوع اقتصادي عبر إيجاد رديف للقطاع النفطي يؤسس لمستقبل اقتصادي مزدهر وقوي ومتين، مشيرة إلى أن قطاع الصناعة قادر على تعزيز الحضور الاقتصادي الفاعل على الخارطة الاقتصادية.

ويكتسب الملتقى أهميته من خلال مجموعة من المحاور الرئيسة من بينها سعيه لتحديد وتشخيص تحديات ومشكلات القطاع الصناعي، ووضع خارطة طريق وتوصيات للتحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج، إلى جانب وضع توصيات المؤتمر أمام مجلس الوزراء ومتخذي القرار.

كما يكتسب المؤتمر أهميته من خلال الآمال التي يعلقها العاملون في القطاع الصناعي على التشريعات والقوانين الصناعية التي تنظم عمل القطاع الصناعي، وتسهل عليهم ممارسة أنشطتهم على النحو الذي يعزز التنمية الاقتصادية في الكويت.

يأتي هذا الملتقى في وقت تعمل فيه الحكومة على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل الوطني إلى 12٪ ضمن خطة التنمية الخمسية التي أعلنتها واعتمدها مجلس الامة قبل أشهر عديدة، في الوقت الذي يتطلع فيه الصناعيون إلى مساهمة فاعلة من قبل مجلس الأمة لتحقيق آمالهم بتحريك عجلة القطاع الاقتصادي عبر دورهم التشريعي والرقابي، فيما يخص القضايا الصناعية لاسيما المعلقة منها.

من ناحية أخرى أشارت اللجنة المنظمة للملتقى إلى أن من أبرز المحاور التي سيتم التعرض لها خلاله وضع تصور شامل لتطوير القطاع الصناعي ليكون من مصادر الدخل الرئيسية، وبحث آليات توفير الأراضي الصناعية، وفك التشابك بين الجهات الحكومية لتطوير وحماية القطاع الصناعي، والمنافسة الخليجية وانعكاساتها على القطاع الصناعي الكويتي.

كما سيناقش الملتقى وضع خارطة الطريق إلى قطاع صناعي فاعل يعزز الدخل والناتج القومي، وإعادة هيكلة الاقتصاد من نافذة الصناعة، وتشجيع القطاعات التنموية المدرة للدخل والقطاع الصناعي، واستيعاب العمالة الوطنية، وخلق فرص عمل حقيقية.

من بينها استخدام التوقيع الإلكتروني

الشرقاوي: ضوابط تنظيمية ورقابية لحماية المستثمر العربي والأجنبي بالبورصة المصرية

اكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر د.اشرف الشرقاوي ان الهيئة تقوم حاليا بإدخال العديد من التطورات التنظيمية والرقابية بهدف حماية المستثمر سواء العربي او الاجنبي وايضا المحلي، فضلا عن تطوير اداء الاسواق والتعاملات في سوق الاوراق المالية.

واشار الشرقاوي في تصريح لـ«الأنباء» الى ان انتعاش الحالة الاقتصادية للبلاد سيساعد على نجاح اساليب التطور بصورة اكبر مما ينعكس بصورة ايجابية على حركة التعاملات داخل البورصة المصرية، متوقعا ان تشهد البورصة حالة من الانتعاش خلال الفترة القادمة.

واوضح ان تعاملات المستثمرين العرب والاجانب تشكل نسبة 35٪ من اجمالي حركة التعاملات بسوق الاوراق المالية المصرية، حيث تساهم مشتريات العرب والاجانب للاسهم والسندات المتداولة داخل البورصة المصرية بصورة كبيرة في احداث توازن داخل البورصة وتقلل من الخسائر في حالات كثيرة خاصة في ظل الظروف الطارئة مثلما حدث مؤخرا من تأثيرات سلبية شهدتها الاسواق العالمية نتيجة تداعيات اعصار «ساندي» والتي تأثرت بها جميع البورصات بصورة غير مباشرة ومن بينها البورصة المصرية.

وكشف الشرقاوي عن ان الهيئة تعكف حاليا على وضع اللمسات النهائية لمشروع قانون ضوابط الاصدار والتحويل والتداول لشهادات الايداع الدولية GDR وسيكون للهيئة للمرة الاولى احقية تنظيم التعاملات على تلك الشهادات في اطار دورها الرقابي الذي يستهدف حماية المتعاملين وسد اي ثغرات للتلاعب تؤثر سلبا على التعاملات داخل السوق، مشيرا الى ان اهم بنود المشروع يتضمن وضع قواعد محددة للترخيص لشركات السمسرة المسموح لها بالتعامل على شهادات الـGDR من حيث تحديد حد ادنى لرأس المال للشركة لا يقل عن 20 مليون جنيه وبما يتناسب مع طبيعة التعاملات التي تقوم بها الشركة خاصة ان عمليات تلك الشهادات تتضمن شراء بالهامش والشراء والبيع في نفس الجلسة، كما تتضمن مواد المشروع اعداد نموذج عقد معتمد للتعاملات يوضح فيه حقوق والتزامات العميل والشركة، الى جانب ضرورة ان يتم اخطار الهيئة بشكل يومي بالفواتير والعمليات المنفذة من واقع شاشة التنفيذ مع شركة السمسرة المقابلة المتواجدة في الخارج والتي يجب ان تكون من الشركات المرخص لها من احدى الجهات الرقابية التي تتمتع بعضوية منظمات هيئات اسواق المال العالمية.

واضاف ان الهيئة تقوم ايضا باعداد مشروع قانون لتنظيم اصدار تراخيص للشركات المالية العاملة في السوق المصري وتندرج تحت اشراف هيئة الرقابة المالية، لافتا الى انه من الاجراءات الجديدة التي اتخذتها الهيئة مؤخرا التوقيع على اتفاقية مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لاطلاق مشروع تمكين شركات الاوراق المالية والسمسرة من تداول الاوراق، الاسهم او السندات، باستخدام تقنية التوقيع الالكتروني حيث يعد استخدام تلك التقنية وسيلة آمنة وسرية لتبادل المعلومات والمستندات بين العاملين في سوق الاوراق المالية كآلية قانونية تساعد في الحفاظ على حقوق المتعاملين وتضمن مصداقية وقانونية المعاملات الالكترونية.

واكد الشرقاوي ان الهيئة ستعمل من خلال الاتفاق المشترك على توفير شهادات التوقيع الالكتروني بأدنى تكلفة بما يساعد على تقليل تكاليف التعاملات ورفع كفاءة الخدمات الالكترونية المقدمة للمستثمرين بالبورصة موضحا انه سيتم توفير اعلى درجات الامان للمستثمرين باستخدام عدة وسائل منها بصمة اليد. وحول اتمام صفقة «هيرمس ـ كيوانفست» وهي بيع المجموعة المالية هيرمس القابضة لشركة كيوانفست القطرية، نفى اصدار الهيئة أي موافقات في هذا الخصوص حتى الان، وبين انه لم ترد إليها اي طلبات بخصوص نقل الملكية، مشيراً الى ان موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية التي تمت على صفقة الشراكة هي مجرد تصديق لمحضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة هيرميس القابضة 2012/9/16 ويعتبر تصديق الهيئة على هذا المحضر بمثابة تصديق شكلي في حدود المستندات التي قدمت من الشركة المذكورة وتحت مسؤولية الشركة.

وبالنسبة لاشراف هيئة الرقابة المالية على الاستثمار في قطاع التأمين، اوضح الشرقاوي أهمية قطاع التأمين كقطاع واعد في الاقتصاد القومي لما يمثله من حجم استثمارات كبير، فضلا عما تمثله صناعة التأمين من حماية لمقومات الاقتصاد القومي، وما تضيفه من فرص عمل واعدة في فروعه المختلفة، موضحا ان الفترة المقبلة ستشهد استمرار خطة تطوير هذا القطاع الواعد من عدة زوايا، أبرزها: تنمية وتحفيز نشاط التأمين واستحداث وتطوير منتجات تأمينية جديدة تتفق واحتياجات وثقافة المجتمع المصري خاصة في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

● القاهرة ـ ناهد امام

د.اشرف الشرقاوي

أداء متباين للبورصة المصرية خلال الأسبوع الماضي ومؤشرها الرئيسي يرتفع 0,67٪

القاهرة ـ أ.ش.أ: سجلت البورصة المصرية أداء متباينا خلال تعاملات الأسبوع الماضي متأثرة باختلاف اتجاهات المستثمرين بين البيع والشراء مع تزايد حالة الترقب بالسوق للعديد من الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركات القيادية والكبرى فضلا عن استمرار الجدل بشأن ما أعلنته الحكومة في النصف الثاني من الأسبوع عن إقرارها مشروع قانون لفرض ضرائب على التعاملات الأولية بالبورصة.

وقال وسطاء بالسوق إن تعاملات الأسبوع بدأت بتراجع كبير في جلسة التداول الأولى نتيجة لاستغلال شرائح من كبار المستثمرين حادث مقتل جنود مصريين في سيناء لترويع شرائح أخرى من المستثمرين خصوصا من الأفراد ودفعهم للبيع العشوائي.

وأضافوا ان بقية تعاملات الأسبوع شهدت ارتفاعات متفاوتة أرجعوها إلى الأنباء الإيجابية بشأن التوصل إلى حل لأزمة ضرائب شركة أوراسكوم للإنشاء المتهمة بتهرب ضريبي بقيمة 14 مليار جنيه عن صفقة نفذتها في 2008، إلا أن نفي الشركة التوصل إلى حلول بشأن الأزمة أعاد الترقب بالسوق مع الحكومة وأكد الوسطاء أن فوز الرئيس باراك أوباما بفترة رئاسية جديدة بالإضافة إلى تأجيل النظر في صحة عقد «مدينتي» كان لهما أثر إيجابي على أداء البورصة خلال الأسبوع.

وأشاروا إلى أنه بالرغم من حديث عن فرض ضرائب على التعامل الأول على الأسهم المدرجة بالبورصة وعلى التوزيعات النقدية، سجل المؤشر الرئيسي في جلسة التداول الأخيرة ارتفاعا بنسبة 0,48٪.

وكان د.أشرف الشرقاوي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية قد صرح لوكالة أنباء الشرق الأوسط بأن السوق شهد لغطا غير مبرر بشأن فرض ضرائب على البورصة، موضحا أن الضرائب ستفرض فقط على أول تعاملات للأسهم عند إدراج الشركات بالبورصة.

وأضاف أنه لا يوجد اتجاه لفرض ضرائب على توزيعات الأرباح النقدية للشركات، وأن الضرائب التي سيتم فرضها على أول تعاملات محددة بنسبة 10٪ فقط وليس 20٪ كما هو الحال عند تنفيذ مثل تلك الصفقات خارج البورصة.

وانخفض رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة خلال الاسبوع بنحو 1,86 مليار جنيه ليسجل نحو 386,73 مليار جنيه مقابل 388,59 مليار جنيه خلال تعاملات الأسبوع الماضي ليخسر حوالي 0,47٪.

وأظهر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية الذي تلقت «وكالة أنباء الشرق الأوسط» نسخة منه، أن مؤشرات السوق تباينت في أدائها ليرتفع مؤشر إيجي إكس 30/ الرئيسي بنحو 0,67٪ ليغلق عند مستوى 5611 نقطة.

الاحتيال يمنع 45٪ من حاملي بطاقات الائتمان بالإمارات من استخدامها عبر الإنترنت

كشفت دراسة حديثة صادرة، أخيرا، عن «كاش يو»، إحدى بوابات الدفع الآمنة عبر الإنترنت، أن 45٪ من حاملي بطاقات الائتمان في الإمارات يفضلون عدم استخدام بطاقتهم عبر الإنترنت خوفا من عمليات الاحتيال.

وقال المدير التنفيذي لـ «كاش يو»، مارتن فالدنستروم: «إن أغلب البطاقات لا تتعرض للاحتيال عبر الإنترنت، وإنما في أماكن عامة مثل المطاعم والفنادق، فضلا عن نسخ وسرقة المعلومات الخاصة بها»، مضيفا أن «استخدام بطاقات الائتمان عبر الإنترنت هي الوسيلة الأكثر أمنا لاستخدامها مقارنة بأي مكان آخر».

وأضاف فالدنستروم أنه «خلال السنوات القليلة المقبلة سيكون هنالك برامج وتقنيات جديدة ستنقل الحماية عبر الإنترنت إلى المستوى التالي، وتعيد الطمأنينة إلى المستهلكين»، مشيرا إلى أن «الاتصال قريب المدى هو الخطوة التالية في مجال الحماية عبر الإنترنت، إذ سيتمكن المستهلكون ببساطة من توجيه هواتفهم النقالة فوق جهاز كمبيوتر محمول لإجراء عملية الدفع، وسنرى تغييرات هائلة في هذا المجال خلال السنوات القليلة المقبلة».

يشار إلى أن بوابات الدفع في الإمارات تعد الخيار الأكثر أمانا للمستهلكين من أجل تجنب عمليات الاحتيال.

مشكلة الدعم في دول الشرق الأوسط تقلق المستثمرين

رويترز: يسلط اقتراح مصر بخفض الدعم في إطار اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي الضوء على معضلة مالية واجتماعية أوسع نطاقا بالنسبة للمنطقة، وهو الأمر الذي يزيد من المخاطر للمستثمرين.

وتحتاج الدول للمساعدة لكن الحصول عليها يمكن أن تكون له آثار جانبية. وارتفعت الأسهم المصرية بنسبة 50٪ هذا العام بفضل تحسن الاستقرار السياسي والآمال في التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد أن فقدت نصف قيمتها في عام 2011 بعد الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك. وبالنسبة لكثير من المستثمرين، فإن إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4,8 مليارات دولار سيكون عاملا مساعدا لانتعاش تشتد إليه الحاجة في استثمارات القطاع الخاص. وقال سيرجي ستريجو رئيس إدارة ديون الاسواق الصاعدة بشركة اموندي الفرنسية لإدارة الاصول «إذا أعطى صندوق النقد الدولي مصر قرضا فإن هذا سيغطي على أي شيء آخر».

لكن اتخاذ خطوات لخفض التكلفة لضمان الاتفاق يمكن أن يفرض مخاطر. وعلى سبيل المثال فإن إصلاح الدعم الهائل في مصر يمكن أن يضر بالاستثمار الأجنبي في قطاعات مدعومة مثل الطاقة ويؤدي الى تجدد الاضطرابات الاجتماعية.

وقال فيليب دوبا بانتاناسي الخبير الاقتصادي في ستاندرد تشارترد «في وقت تحول سياسي وعملية إعادة بناء هشة للنسيج الاجتماعي فإن أي خفض كبير في نظام الدعم يمكن أن يكون بالغ الحساسية».

إنها ورطة تمتد في أنحاء الشرق الاوسط وشمال افريقيا لأن المقرضين ووكالات التصنيف تطالب الحكومات بخفض العجز في الميزانية في وقت تتردد فيه السلطات في خفض الاعانات خشية تفاقم الاضطراب الاجتماعي الذي يهيمن على المنطقة.

وخفضت وكالة ستاندرد آند بورز توقعاتها للمغرب في أكتوبر الى «سلبية» وحذرت البلاد من أنها يمكن أن تخسر تصنيف درجة الاستثمار إذا لم تقلل بدرجة كبيرة العجز المالي وعجز ميزان المعاملات الجارية. ووصلت فاتورة الدعم في المغرب الى 6٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011. وقفز العجز المالي 462٪ في الأشهر السبعة الأولى هذا العام مع ارتفاع الدعم بنسبة 58٪ وفقا لستاندرد آند بورز.

وفي الأردن فإن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في أغسطس مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض تبلغ قيمته ملياري دولار يوفر شريان حياة بعد أن انخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة 31٪ في الربع الأول من عام 2012 مقارنة معها قبل عام وزاد الدعم الحكومي بنسبة 41٪ في النصف الاول من العام الحالي.

وقالت ستاندرد آند بور إن هذا الوضع أدى إلى زيادة الدين العام إلى أكثر من 72٪ من الناتج المحلي الاجمالي. لكن القلق من التوتر الاجتماعي دفع الملك عبدالله إلى التدخل بالفعل في سبتمبر أيلول لمنع زيادة في أسعار الوقود أوصى بها صندوق النقد الدولي من أجل تهدئة احتجاجات بالشوارع تفجرت بسبب أنباء عن زيادة الأسعار.

وينفق الاردن 2,3 مليار دولار على الدعم أي نحو ربع ميزانيته السنوية ويحاول إجبار الشركات تدريجيا على دفع أسعار أعلى للوقود والكهرباء. وقال سعيد هيرش الاقتصادي في كابيتال ايكونوميكس «الأردن على شفا الانهيار المالي بدون مساعدة صندوق النقد الدولي».

وخفض صندوق الأسواق الصاعدة التابع لشركة ايتون فانس مخصصاته للأردن التي تبلغ نسبتها 0,8٪ قليلا بينما خفض صندوق تمبلتون للأسواق الناشئة الجديدة مخصصاته للمملكة من 1,18٪ إلى 0,8٪ وفقا لبيانات شركة ليبر. وفي أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجلت الصناديق المخصصة للمنطقة والتي ترصدها ليبر وتملك أصولا تزيد قليلا على 1,3 مليار دولار خروج تدفقات نقدية صافية تتجاوز 200 مليون دولار بقليل هذا العام. أما الصناديق التي تغطي الدول العربية وحدها في مجلس التعاون الخليجي والتي تمتلك أصولا تبلغ قيمتها نحو 1,8 مليار دولار فقد سجلت خروج تدفقات صافية تزيد قليلا على 100 مليون دولار. ويقول محللون إن مصر والأردن على وجه الخصوص وهما من الدول المستوردة للوقود يحتاجان إلى معالجة ميزان المدفوعات لديهما لجذب قروض واستثمارات. وأنفقت مصر 15,7 مليار دولار أو ما نسبته 20٪ من الإنفاق الحكومي على دعم المنتجات البترولية بما فيها غاز الطهي في العام المالي الذي انتهى في 30 يونيو. وفي ظل النظام الحالي تباع اسطوانات غاز الطهي التي تعرف باسم «أسطوانات البوتاجاز» مقابل خمسة جنيهات للواحدة بينما تصل تكلفة إنتاجها إلى نحو 70 جنيها.

وقال هيرش «لايزال أمام مصر الكثير الذي ينبغي القيام بها لتجنب أزمة مالية كبيرة في المستقبل القريب». وأضاف أن الناس يستثمرون بناء على المناخ المتوقع في مصر في الأجلين المتوسط إلى البعيد وليس في ظل ما يتوقع حدوثه العام المقبل. وكان وزير المالية المصري قال هذا الأسبوع إن الحكومة تأمل في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في منتصف الشهر المقبل غير أن بعض المستثمرين ليسوا متفائلين بهذه الدرجة، ولم تتضح بعد الالتزامات المطلوبة من مصر للحصول على الدعم المالي. وقال هيرش إنه سيبدو أن الأسواق اعتبرت اتفاق صندوق النقد أمرا منتهيا وإن هذا ربما يكون رد فعل مبالغا بعض الشيء فيه من جانب المستثمرين. وتشير بيانات ليبر إلى أن صندوق تمبلتون للأسواق الناشئة الجديدة قلص مخصصاته لمصر إلى 4,6٪ من محفظته بعدما كانت 6,2٪ في نهاية عام 2011 بينما خفض صندوق مورجان ستانلي للأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مخصصاته بأكثر من النصف لتصل إلى نحو 2٪ مما يشير إلى توخيه الحذر.